

انعكاسات حادثة تيقنتورين على الأمن القومي (دراسة في الآليات والرهات)

عز الدين نميري¹

¹مخبر الدراسات القانونية البيئية جامعة قالمة (الجزائر)، azzeddinenemiri@gmail.com

The implications of the Tignetorin incident on national security a study of the mechanisms and stakes

Azzeddine Nemiri¹

¹Environmental Legal Studies Laboratory, University of Guelma, (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2021/08/19؛ تاريخ القبول: 2022/04/02؛ تاريخ النشر: 2022/10/29

ملخص :

يعيش الجوار الجغرافي للجزائر الذي يمتد لأكثر من ستة ألف كلم وضعا أمنيا غير مستقر ، يهدد بشكل مباشر الأمن القومي بفعل التقاطع بين الجماعات الإرهابية و تجار المخدرات و الجريمة المنظمة و تبيض الأموال في الصحراء الكبرى ، و التي كانت لها تداعيات مؤثرة على استقرار و أمن الجزائر خاصة بعد أحداث تيقنتورين جعلت السلطات الجزائرية تعيد النظر في العقيدة الأمنية المتبعة في ظل التحدت التي تعيشها البيئة الخارجية المجاورة و انعكاساتها على إعادة صياغة الآليات و المکانزمات التي تضمن الحماية الكاملة للجزائر من أي خطر يهدد وحدتها الترابية و استقلالها و سيادتها الوطنية. الكلمات المفتاحية: الأمن القومي؛ حادثة تيقنتورين؛ التهديدات والرهات؛ الجزائر.

Abstract :

The geographical neighborhood of Algeria, which extends for more than six thousand km, lives in an unstable security situation, directly threatening national security due to the intersection between terrorist groups, drug traffickers, organized crime and money laundering in the Sahara Desert, which had repercussions affecting the stability and security of Algeria Especially after the events of Tigentourine, the Algerian authorities made a review of the security doctrine used in light of the challenges facing the neighboring external environment and its repercussions on reformulating the mechanisms and mechanisms that guarantee the full protection of Algeria from any threat threatening its territorial integrity, independence and national sovereignty.

Keywords: national security; the Tigentourine incident; threats and stakes; Algeria

1. مقدمة.

لطالما شكلت العقيدة الأمنية الجزائرية مجالا للجدل نظرا للتمسك بمبادئ بنة في بيئة إقليمية ودولية متحركة وما تشهده من تحول في طبيعة التهديدات التي من شأنها أن تكون لها تداعيات على الأمن القومي الجزائري، خاصة ما تعلق لدائرة الإفريقية وحالة عدم الاستقرار لدول الجوار الجزائري والتي تتطلب درجة عالية من المرونة للسياسة الخارجية للتكيف مع طبيعة هذه التهديدات، وهو ما دفع العديد من الخبراء إلى النظر إلى عدم التدخل المزيج - سواء فيما تعلق لشق العسكري ومنع الجيش من الخروج خارج الحدود أو الشق السياسي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول - كعائق للسياسة الخارجية الجزائرية، خاصة في ظل انتقال التهديد من الجوار الليبي إلى داخل الأراضي الجزائرية إثر حادثة تيفنتورين عام 2013 والتي شكلت دافعا لإعادة مراجعة العقيدة الأمنية الوطنية وتبني آليات محورها التدخل والمعالجة الاستباقية للقضا الأمنية في المنطقة خارج حدود الدولة، وهو ما بدأت مؤشرات تبرز مع التعديل الدستوري الأخير نوفمبر 2020 الذي تضمن بند يسمح بخروج الجيش الوطني خارج الحدود.

تقوم الإشكالية المحورية لهذه الورقة البحثية على التساؤل التالي:

في ظل التهديدات والرهانات التي تفرضها معطيات البيئة الدولية والإقليمية، ومؤشرات التحول في العقيدة الأمنية الوطنية ما بعد حادثة تيفنتورين ما هي الآليات الواجب توظيفها لحماية الأمن القومي الجزائري؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسة نحاول اختبار الفرضيات التالية:

- ✓ لقد شكلت أحداث تيفنتورين دافعا لإعادة رسم سياسة أمنية جديدة تتماشى مع حجم التحدت والرهانات المطروحة.
- ✓ كلما تم إضفاء طابع المرونة على العقيدة الأمنية الوطنية كلما انعكس ذلك على القدرة على مواجهة التهديدات التي تفرضها البيئة الإقليمية والدولية.

أهداف الدراسة

- ✓ إعادة النظر في السياسة الأمنية الجزائرية خاصة بعد أحداث تيفنتورين؛
- ✓ الأزمات الأمنية المحيطة لجوار الجغرافي الجزائري والمتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية، تتطلب من المؤسسة الأمنية التجاوب مع هذه الرهانات والقدرة على مواجهة التحدت؛
- ✓ إعادة النظر في بعض مواد الدستور خاصة فيما يتعلق لسياسة الأمنية من خلال مشاركة الجيش الوطني في عمليات عسكرية خارج الحدود.

واعتمدت على المقاربة الواقعية التي تقوم على مبدأ القوة وتحقيق المصلحة القومية من خلال تطوير المؤسسة العسكرية للدفاع عن مصالح الدولة في الداخل والخارج، وكذلك مقارنة المركب الأمن الإقليمي والذي دوما ما تدعو الجزائر إلى ضرورة تفعيل التحالفات العسكرية بين دول الجوار ودول الساحل لتحقيق الأمن الإقليمي.

وتم تقسيم الدراسة وفقا للمحاور التالية:

- ✓ الأمن القومي: دراسة في النظرية والمفهوم
- ✓ التهديدات الأمنية في دول الجوار وتداعياتها الأمن الوطني
- ✓ حادثة تفتنوتورين وانعكاساتها على العقيدة الأمنية الجزائرية
- ✓ آليات وميكانيزمات الحفاظ على الأمن القومي الجزائري

2. مفهوم الأمن :

1.2 تعريف الأمن (Security)

إن مسألة الأمن في أوساط المفكرين تشهد جدال عنيف بين من يقول أن النقاش حول الأمن لا يكون مجدي إلى في إطار الحديث عن السلوك بين الدول ، و بين من يسعون إلى دفع فهمنا لمسألة الأمن تجاه أكثر كونية و بغض النظر عن نتائج هذا النقاش لا شك أن العديد من التهديدات التي تطل الدول اليوم هي تهديدات ذات طبيعة عالمية و تتطلب جهدا عالميا للتغلب عليها¹.

فالأمن حسب روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي خلال الحرب على الفيتنام " هو يعني التطور و التنمية سواء منها الاقتصادية و الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة ، و الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة لمصادر التي تهدد مختلف قدراتها و مواجهتها لمنح الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في مختلف المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل².

و الأمن حسب أرنولد ولفرز هو " الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديد ضد القيم المركزية ، و بمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم ، و يعني لقيم المركزية بقاء الدولة ، الاستقلال الوطني ، الوحدة الترابية ، الهوية الثقافية ، الرفاه الاقتصادي و الحر ت الأساسية " ³.

و قد عرفه الكيالي " الأمن بمنظوره التقليدي مين سلامة الدولة من أخطار داخلية و خارجية قد تؤدي إلى الوقوع تحت سيطرة اجنبية نتيدة ضغوطات خارجية أو انهيار داخلي " ⁴.

فالأمن هو حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية و ذلك استخدام القوة العسكرية من أجل قطع الطريق أمام تلك التهديدات و تحقيق المصالح القومية، وهذا لا يتحقق إلا بزيادة الإمكانيات العسكرية مما يجعل الدولة مطمئنة من حيث حماية مصالحها⁵.

الجدول 1. هذا الشكل يوضح توسع مفهوم الأمن

الموضوع المرجعي	القيم التي في خطر	مصادر التهديد من أي جهة أو من
--------------------	-------------------	----------------------------------

أمن من ؟	أمن ماذا ؟	ماذا ؟	
الأمن الوطني (الأبعاد السياسية والعسكرية)	الدولة	السيادة، الوحدة النزائية	الدول الأخرى، الإرهاب، فواعل غير دولانية
الأمن الإنساني	الأمن، المجموعات، الأفراد	الوحدة الوطنية، الهوية	الدول، مهاجرين، دوي ثقافات أخرى
الأمن البيئي	البيئة	الاستمرار البقاء	الجنس البشري

المصدر: ظريف شاكر، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية"، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر تنة، الجزائر، 2010، ص.24

2.2. الأمن القومي.

هو قدرة المجتمع على مواجهة المظاهر المتعلقة لطبيعة الحادة و المركبة للعنف ، و عرفه آخرون " أنه مين كيان الدولة و التجمع ضد الأخطار التي تشهدها داخليا وخارجيا، و مين مصالحها و هئية الظروف المناسبة الاقتصادية و الاجتماعية لتحقيق أهدافها و الغا ت التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع"⁶.

وبرزت للأمن القومي تحد ت على مستو ت عدة، اقتصادية تجسدت في الثورة الصناعية من خلال فكرة الاعتماد المتبادل، فأصبحت كل دولة بحاجة ماسة إلى الدول الأخرى لتوفير حاجاتها ومستلزماتها، وأخرى قيمية معيارية تمثلت في أن كل تسعى كل الدول إلى منع تسلل الأفكار و القيم و الإيديولوجيات المضادة ولكن تحاول أن تتجاوب مع التطور التكنولوجي يضمن المحافظة على هويتها الوطنية و ارثها التاريخي و مكو تما الاجتماعية.

وقد كان للتطور التكنولوجي ووجود الأقمار الصناعية ساهم في معرفة نوعية العدة والعتاد ونوع الأسلحة وموقع وجودها، مما جعله تحدي للدولة في كيفية الحفاظ على سرية ما تملكه جيوشها.

3.2. مستو ت الأمن:



إن التطور الذي عرفه مفهوم خاصة بعد نهاية الحرب الباردة والذي كان يقتصر على المفهوم التقليدي لاعتماد على ضمان أمن الدولة تحول إلى ضرورة ضمان أمن الأفراد والمجتمعات من أي اختراق قد يؤثر على النسيج الاجتماعي للدولة وهو ما يضر لأمن القومي مباشرة لهذا فالأمن له مستويات هي:

➤ أمن الأفراد

أمن الفرد من كل أخطار خارجية تهدد حياته أو ممتلكاته.

➤ الأمن الوطني

أمن الوطن من أخطار خارجية أو داخلية للدولة ، و هو ما يعبر عنه لأمن القومي.

➤ الأمن الإقليمي

وما يعبر عنه تفاهق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات.

➤ الأمن الدولي

تتولاه المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن للحفاظ على السلم و الأمن الدوليين⁷.

4.2. أبعاد الأمن القومي.

استخدم مصطلح الأمن القومي للدلالة على أدوار الدولة التي يجب أن تتخذها لضمان سلامة الإقليم والشعب وكيفية الدفاع عن نفسها ولها خمسة أبعاد⁸.

➤ البعد السياسي

الحفاظ على كيان الدولة وله شقين داخلي يتمثل في تماسك الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية والحفاظ على السيادة، وآخر خارجي الحفاظ على أمنها من أطماع القوى الكبرى والقوى الإقليمية.

➤ البعد الاجتماعي

العمل على توفير الأمن للمواطنين والأفراد لقدر الذي يزيد من الشعور لانتماء والولاء وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والعمل على تكافؤ الفرص بين الجميع.

➤ البعد الاقتصادي

خلق الفضاء المناسب والبيئة التي يمكن من خلالها تحقيق الرفاه الاقتصادي، وتمكين الجميع من الحصول على فرص العمل، وتوفير الحاجات الضرورية للشعب والعمل على التقدم والتطور.

➤ البعد الثقافي

حماية الفكر والمعتقدات والعادات والتقاليد الذي يساهم في تحقيق التلاحم بين الأفراد داخل المجتمعات المحلية، وتعزيز تواجد الثقافة الفرعية في إطار الثقافة الوطنية وصيانتها من أي خرق خارجي يؤثر على النسيج الاجتماعي للدول.

3. تداعيات تهديدات دول الجوار على الأمن القومي.

إن الموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر جعلها عرضة لتهديدات عديدة ومتنوعة ومن مناطق مختلفة سواء كانت مجاورة أو على مستوى من الجوار كمنطقة الساحل، بسبب ما تعانيه هذه الدول من مشاكل أمنية أقلق صناع القرار في الجزائر، ولقد كانت لأحداث تيفنوتورين تداعيات ألفت بظلالها على المنظومة الأمنية وانعكست مباشرة على ضرورة إعادة النظر في السياسة الأمنية المتبعة.

3.1. تهديدات منطقة الساحل.

تنظر الجزائر إلى هذه المنطقة على وجه التحديد على أنها مهدد للأمن الساحلي حتوائها للإرهاب و الجريمة المنظمة وقريب المخدرات و تجارة البشر و الأسلحة ، فهي لها صلة وثيقة بشبكة تبيض الأموال و نظرا لتقاسمها حدود ممتدة و شاسعة مع منطقة الساحل (6343 كلم طول حدود الجزائر المشتركة مع ليبيا ، مالي ، النيجر ، موريتانيا) و هو ما جعلها الدولة الأكثر تضررا من التهديدات العابرة للحدود، وتعتبر الجزائر أن الإرهاب أو تهديد مشترك للأمن الإقليمي الساحلي والذي يستوجب تعاو مكثفا مع جميع الدول لاستئصاله لأنه لا بلد مهما كانت قوته و قدراته الدفاعية بمعزل عن الاعتداءات الإرهابية⁹.

وتزايد الاهتمام الجزائري بهذه المنطقة بعد محاولة التدخل الخارجي لمنطقة من طرف الجانب الفرنسي والأمريكي، ففرنسا هي المستعمر السابق للمنطقة وتعتمد على ممارسة الوصاية على هذه الدول حيث أنها تدرك قيمة الثروات التي تزخر بها طن الصحراء الكبرى، والتغلل والتواجد الأمريكي التي تحاول وضع قدم في المنطقة الساحلية الصحراوية التي لها مركز لدى صناع القرار في الغرب وهو ما جعلها تفكر دوما في وضع قواعد عسكرية بهذه المنطقة حتى تتمكن من مراقبة و كشف تحركات تنظيم القاعدة ببلاد المغرب العربي تحت اسم مكافحة الإرهاب لتجد مبرر لنفسها لنشر قوات هناك و القيام بضربات استباقية في المنطقة للحفاظ على مصالح الغرب¹⁰.

3.2. انعكاسات المشكلات الأمنية بدول الجوار.



إن تدهور الأوضاع على مستوى الحوار الجزائري خاصة بعد العمليات¹¹ الإرهابية التي شهدتها جبل الشعابني على الحدود الجزائرية التونسية و التفجيرات الأخيرة في المنتجعات السياحية بدولة تونس و التي نسبت إلى تنظيم داعش، ولأن الإرهاب طاهرة عابرة للأوطان والحدود فإن الجزائر ليست بمعزل عن هذه الأحداث التي تشكل مصدر قلق وخوف لدى السلطات الجزائرية؛ كما أن الانفلات الأمني الذي تعيشه ليبيا بسبب غياب السلطة المركزية واهيار منظومة الأمن و الدفاع أو لأخرى اهييار الدولة ككل لهذا أصبح أمن الحدود الجزائرية تواجه عدة مخاطر¹².

وللجزائر حدود لأكثر من ألف كيلومتر و طبيعة و مناخ صعب مراقبته و هو ما يكلف الدولة الجزائرية العمل على زدة العدة والعتاد لضمان الحد الأدنى من حماية الحدود و هو ما يتطلب ميزانية إضافية لوزارة الدفاع والتي تقتطع من الأموال المرسدة لتحقيق التنمية الاقتصادية و هذا بسبب زدة الإنفاق العسكري ، فمثلا مع نهاية سنة 2011 كانت الجزائر قد جندت 25000 جند في نشاط مكافحة الإرهاب في منطقة الصحراء فقط و في غضون سنة ارتفعت ميزانيتها للدفاع بحوالي 10 % لتبلغ 13.10 مليار دولار سنة 2015 مقارنة ب 11.80 مليار دولار سنة 2014¹³، كما أن التدخل العسكري الأجنبي خاصة الأطلسي ألقى بتداعياته بعد طلب الولايات المتحدة الأمريكية قامة قواعد عسكرية بحجة ضمان أمن و استقرار المنطقة و مكافحة الإرهاب و هو ما ترفضه الجزائر مطلقا.

وتعتبر دولة مالي التي ترتبط بتماس جغرافي مع الجزائر يمتد إلى 1400 كيلومتر و تتميز النزاعات التي تشهدها لها اجتماعية متجذرة نتيجة الرفض أو التكيف السلبي للحكومة المركزية في ماكو مع المطالب الاجتماعية والهوية لسكان الشمال والمتمركزون في المثلث الاستراتيجي - غاو ، تومبوكتو، كيدال-¹⁴، وقد كان للتدخل الفرنسي العسكري المباشر في مالي أ ر سلبية على المساعي التي قامت بها الدبلوماسية الجزائرية مما أدى إلى نشوب نزاعات بين القبائل المالية وكذا الهجمات المتكررة على السفارات و القنصليات و استعمال مختلف وسائل التهيب و القتل و الاختطاف و هذا ما حصل مع القنصلية الجزائرية ، كما يزداد الخوف بسبب ظهور حركات انفصالية في وسط قبائل التوارق قد يصل صداها إلى الصحراء الجزائرية.

4. حادثة تقيفوتورين و انعكاساتها على العقيدة الأمنية الجزائرية.

ماذا حصل ؟ بعد تمكن مجموعة متألفة من 32 مسلحا من العبور بسيارات رعية الدفع من ليبيا نحو قاعدة الغاز بمنطقة تقيفوتورين في ساعة متقدمة من فجر 16 جانفي 2013 في محاولة للاستيلاء على القاعدة و التي دفعت تداعيات أحداثها وخطورتها بمجلس الأمن برئاسة رئيس الجمهورية دارة العملية و ذلك بنقل قوات خاصة عسكرية مدربة على مكافحة الإرهاب والتدخل الميداني لتحرير المنطقة من الإرهابيين خاصة وأن عدد الرهائن الذين تم احتجازهم في موقع الحادث 900 رهينة من بينهم 130 أجنبي من جنسيات مختلفة¹⁵.

وقد اهتمت الكثير من الدول بهذه الأحداث بحكم وجود رعاها من فنيين و مهندسين في قاعدة الغاز ضمن الرهائن، ومما يميز هذه العملية التي حاولت الكثير من القوى الكبرى جر السلطات الجزائرية إلى ضرورة التفاوض مع الإرهابيين لكن الرد كان رفض وبشدة مبدأ التفاوض مع هؤلاء واستعملت القوة العسكرية لتحرير القاعدة من الإرهابيين و الحفاظ على سلامة الأرواح، و على الرغم من

الضغوطات الممارسة من طرف المجموعة الدولية إلا أن الجزائر قابلت برفض قاطع لأي حوار مع الذين استولوا على منشأة الغاز بتاريخ 17 / 01 / 2013 ، و تم حسم المعركة لصالح الجيش الجزائري .

ماهي تداعياتها ؟ لقد كان لعملية تقنوتورين تداعيات خاصة في الشق الاقتصادي بحكم أن هذا الحوض الغازي هو الأكبر في الجزائر ، فقد تراجع إنتاج الغاز بنسبة 4 % نتيجة تقلص الإنتاج للمركب ، و لأن هذا المركب سبب في إنتاج 8 % من صادرات الجزائر من الغاز و 12 % من إجمالي إنتاجها الوطني ، فهذا النزاع يعني خسارة عمليات الدولارات لاقتصاد الجزائر و مواردها المالية¹⁶.

وعلى المستوى الفني التقني شهد عودة الكثير من العمال و الإطارات لمنشأة الغازية إلى دولهم في محاولة للتأثير على عودة المركب للعمل من جديد في ظرف وجيز و هذا بسبب رفض الجزائر مطلقا قبول بطرح الدول بضرورة الحوار و التفاوض مع الإرهابيين ، و قد أردت الجزائر من خلال هذا إيصال رسالة إلى كل العالم فما سيدة قرار نفسها و هو ما يؤكد عدم إبلاغ أي دولة لعالم لعملية أو استشارتها ، كما أنها أثبتت للكثير من الدول قدرات الجيش الجزائري في تخطي مثل هذه الأزمات و اتخاذ إجراءات ردعية لكل من يحاول المساس لتزاد الوطني دون انتظار أي طرف يمنحه الإيعاز للتحرك ، كما أنها تؤكد للمرة الآلف عدم تفاوضها مع الإرهاب¹⁷.

فقد كانت لأحداث تقنوتورين تداعيات مرر من خلالها الجزائر رسائل عدة و لعل أبرزها أن الجيش الجزائري جاهز ليحقق الضربة الاستباقية ضد أي شيء قد يمس لاقتصاد الوطني خاصة في الصحراء و ضمان حماية أرواح المواطنين و صيانة الوحدة الترابية و تعزيز الاستقلال الوطني و الدفاع بكل حزم عن السيادة الوطنية ، كما أن انعكاساتها كانت رد على من يريدون إقامة قواعد عسكرية لمنطقة ككل.

5. الآليات ومكانز مات ضمان الأمن القومي وحمايته.

إن التحدت الراهنة و المستقبلية التي تشهدها المنطقة تتطلب من الجزائر العمل بمهندسة آليات تضمن لها حماية أمنها القومي في ظل بيئة متهزئة أمنيا و بجوار دول هشة و في غالب الأحيان فاشلة ، و هذا لتزكيز على استغلال كل المنابر و الهيئات و المنظمات الدولية لفرض تصورها في كيفية معالجة المشاكل الأمنية ، و تفعيل العمل الاستخباراتي للحصول على المعلومات في وقتها المناسب لتفادي أي طارئ أو حادث غير منتظر والتكيف مع المتغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الدولية.

1.5. التركيز على المشاركة في صناعة القرارات.

إن وجود الجزائر بجوار جغرافي ملتهب حتم عليها المشاركة وبقوة في كل المؤتمرات و الحوارات المتعلقة لجوانب الأمنية سوى على المستوى الثنائي أو الإقليمي وحتى الدولي وفرض وجهة نظرها ومقاربتها لأنها البلد الأكثر تضررا من حالة ألا أمن و ألا استقرار في المنطقة ستعمال كل الوسائل والأدوات والآليات المساعدة لتحقيق أهدافها لأجل تسهيل عمليات التفاوض أو الوساطة بين مختلف الفرقاء بتحريك نوعي للدبلوماسية.



فعلى مستوى دولة مالي و التي تحاول الجزائر تفادي قيام كيان سياسي جديد يمكن أن يقود إلى مشروع انفصالي توسعي مهدد بشكل مباشر للوحدة الترابية الجزائرية و أمن المنطقة نظرا لانتشار الكبير للتواريق بين خمس دول هي الجزائر و مالي و ليبيا و بوركينا فاسو و النيجر ، فسعت الجزائر استخدام كل قوتها الدبلوماسية من خلال أداة الوساطة في مالي و أتبعته الملف بشكل دقيق و بتركيز عال حتى لا يتجاوز الخطوط الحمراء و قطعت أشواط كبيرة حتى وصلت إلى اتفاق سلام بين الأطراف المتنازعة بتاريخ : 10 مارس 2015¹⁸.

كما استطاعت إقناع ليبيا و موريتانيا و مالي و النيجر على السماح لهيئات الأركان للجيش الخمسة التابعة لها لمطاردة المستمرة للجماعات الإرهابية المنظوية تحت تنظيم القاعدة في المناطق الصحراوية ، و العمل دون هوادة على تجفيف مصادر تمويل الإرهاب و التصدي للمهرين و كل ما يؤثر على أمن المنطقة في إطار التصدي للتهديدات و المخاطر الأمنية ، و هو ما جعل الجزائر تدافع على سبيل قوة إقليمية للرد السريع في الأزمات و النزعات الإفريقية وذلك خلال قمة الاتحاد الإفريقي التي انعقدت ديس عام 2014¹⁹.

فقد لعبت الجزائر دورا مهما على مستوى المنظمات أو الهيئات على المستوى الإفريقي أو خلال اللقاءات الثنائية بين القادة، وقد كانت تحركات كثيفة للدبلوماسية الجزائرية لإقناع كل الأطراف المتنازعة في الدول التي تعيش توترات أمنية لها ثير مباشر على الأمن القومي الجزائري والتي لها امتداد لأمن الإقليمي خاصة في منطقة الصحراء الكبرى، ولعل الملف الأبرز في الوقت الراهن هو الوضع الأمني الهش في دولة ليبيا الذي يشكل القلق الأكبر للدولة الجزائرية بسبب محاولة أطراف و قوى كبرى عزل و تهميش الجزائر من المشاركة في صياغة مقارنة لحلحلة الوضعية الأمنية المتأزمة ، و لكن مع نهاية سنة 2019 عادت الدبلوماسية الجزائرية بقوة و فرضت منطقتها و وجودها بمشاركة مهمة في مؤتمر برلين 02 خلال شهر جانفي 2020 و الدفاع عن مقاربتها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و عدم استعمال لغة السلاح في حل الأزمة ، و هذا بدعوة كل الفرقاء و الفاعلين الليبيين للجلوس إلى طاولة واحدة و عدم جر ليبيا إلى مزيد من العنف و حذرت الجزائر المجموعة الدولية من أن ما تعيشه ليبيا هو كرة من ر قد تؤدي بحرب في المنطقة ككل.

وقد أعطى مؤتمر برلين الضوء الأخضر للجزائر للتحرك إقليميا و ذلك بعد تحقيقها إجماع وسط الدول المشاركة في ندوة حل الأزمة الليبية و هذا بوساطتها بين المتنازعين كما ركزت الجزائر على ضرورة عدم دعم أي طرف سواء لأسلحة أو المقاتلين أو المعدات ، و هذا ما أكدته وزير الخارجية الجزائرية صبري بوقادوم " أنه لا سبيل للخروج من الأزمة إلا لحل السلمي ، و على الليبيين إيجاد حل لأزمتهم و من دون تدخل أجنبي"²⁰.

كما لعبت الجزائر دورا مهما في إقناع الدول بضرورة تجريم الفدية التي تعتبرها السلطات الجزائرية الشر ن الأساسي الذي يمد الإرهاب بعولف لاستمرار و هو التمويل بشتى أشكاله و مصادره ، حيث أن التنظيمات الإرهابية في إفريقيا حصلت على أكثر من 150 مليون يورو بين سنتي 2003 إلى 2012 مقابل تحرير الرهائن الأجانب ، و تشير مصادر أن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب العربي ل من الحكومات الأوروبية بين سنتي 2006 و 2012 أكثر من 70 مليون يورو ، و بتحريك دبلوماسي جزائري تمت المصادقة بمجلس الأمن في دورته 6247 بتاريخ 17 ديسمبر 2009 على اللائحة رقم 1904 التي تتضمن تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية ، و

هذا بعد مساعي حثيثة للجزائر مع الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن خاصة روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا²¹، وهذا يمكن اعتباره انتصار للدبلوماسية الجزائرية في إحدى أكبر المنابر العالمية و هو مجلس الأمن.

إن هذه التهديدات المحيطة بجزائر و التي لها ثير مباشر على الأمن القومي خاصة بعد أحداث تيفنوتورين و ما خلفته من خسائر اقتصادية كبيرة، والتي كانت تداعياتها على نطاق دولي بسبب وجود الرعا الأجانب للعديد من الدول و التي حاولت الضغط على الجزائر لعدم استعمال القوة ضد الجماعات الإرهابية و معالجة الملف بتفاوض و بوساطات إلا أن الرفض الجزائري وعدم مشاورته لأي طرف وتنفيذ القرار بسيادة لتحرير الرهائن واستعادة منطقة الغاز سبب للجزائر العديد من المشاكل.

ولهذا أصبح من الضروري أن تستغل الجزائر كل المنابر الدولية والإقليمية للمرافعة وبشدة عن مقاربتها التي تدعو دائما إلى حل المشاكل لطرق السلمية البعيدة عن لغة السلاح والتي عادة ما كانت نتائجها وخيمة على البشرية، ولعل كل الدول المجاورة للجزائر تعيش حالة من الاحتقان الدموي الذي سبب خسائر للمنطقة ككل بسبب تسبيق العمل المسلح على الجلوس لطاولات الحوار والنقاش بين الأطراف المتنازعة ودون تدخل أجنبي أو برعاية أممية، فالمنابر الدولية تبقى فرصة للجزائر لصناعة القرارات وهندسة الحلول .

2.5. تفعيل العمل الاستخباراتي والتكليف مع المتغيرات الحاصلة.

مع ازدد حجم التوتر الإقليمي بجزائر أصبحت السياسة الأمنية الجزائرية في حالة من عدم الاستقرار ما بين الإبقاء على عقيدتها الأمنية السابقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة و التثمين الدائم للحل السلمي و تغليب الحوار على استعمال لغة السلاح، أو ضرورة إعادة النظر في هذه السياسة حتى تتمكن من الحفاظ على أمنها القومي بناء على التحدت الراهنة والمستقبلية التي تشهدها المنطقة و العمل على التكليف مع كل المتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية.

ولأجل ذلك يتطلب الأمر تطوير الجزائر نظامها الاستخباراتي وأن يكون على قدر عال من جوانب التكوين و الدعم اللوجستيكي لتحصيل المعلومة بسبب الأزمات المحيطة ببلاد ، فالجزائر تملك أقوى بنية عسكرية برية و جوية و بحرية في الإقليم بما يقارب مليون عنصر و بمرتبة الرابعة عشر عالميا ، و لعل الدستور الأخير نوفمبر 2020 و بخصوص أمن البلاد الإقليمي و نظرا للضغط التي تمارسه القوى العالمية كان لابد من تعديل مواده و التي تتعلق لتدخل العسكري خارج الحدود ، حيث يرى الباحث عبد النور بن عنز " أن التعديلات الدستورية وضعت مسألة التدخل الخارجي رهن موافقة البرلمان ، و تنج الجزائر نحو تدعيم آليات دفاعية جديدة قائمة على تفادي ضغط القوى الغربية للتدخل في النزاعات المجاورة ، و لمقابل تسعى الجزائر إلى عدم التنازل عن البدائل السياسية و الدبلوماسية لحل النزاعات في الدول المجاورة"²².

وللسياسة الخارجية دور مهم في دراسة البيئة الخارجية و ما يحيط لجوار الجغرافي ، و على الرغم من ان هناك من يتهمها لها لا تتسم لحياذ على أن بعض المؤشرات تظهر أنها تسير في فلك تيارات و محاور معينة خاصة فيما يتعلق ببعض القضايا العربية و دول الجوار و هو ما يؤثر عليها اقتصاد ، ففي بعض الأحيان تعتمد بعض الدول الفاعلة في مجال النفط على خفض أسعارها و ذلك بزيادة حصتها الانتاجية في السوق العالمية و ينعكس ذلك على ميزان المدفوعات ، ففي سنة 2015 حدث عجز في الميزان التجاري الجزائري و



بلغ 13.71 مليار دولار بسبب انخفاض صادرات الجزائر من المحروقات من 60 مليار دولار عام 2014 إلى 35 مليار دولار نفس السنة ، و ألحق ضررا لتوازات المالية لجزائر و سجلت الحكومة عجزا كبيرا و كالت احتياطات الجزائر الأجنبية من الذهب و العملة الصعبة التي انتقلت من 201 مليار دولار عام 2013 إلى 150 مليار دولار سنة 2015²³.

وكل هذه الأفعال القصد منها التأثير على موقف الجزائر و هو ما يدعو إلى العمل برد الفعل المناسب من خلال إعادة النظر في العقيدة الدبلوماسية الجزائرية و التفكير بمنطق المتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية من تحالفات جديدة تتماشى مع المصالح ، لهذا وجب على الجزائر التجاوب وفق ما يخدم مصالح شعبها و كل ما يدعم للحفاظ أمنها القومي ، فالجزائر تعمل بنوع من الحنكة السياسية في التعامل مع مثل هذه القضايا فمن جهة تفضل معالجة القضايا الأمنية بشكل سلمي ، و من جهة أخرى بتدخل خارج حدود الوطن بعد تلقي الضوء الأخضر من البرلمان و هذا ما يجعلنا نؤكد على أن الجزائر في سياستها الأمنية أصبحت تفكر بمنطق براغماتي تتعامل فيه مع أي أزمة وفق ما يخدم و يحافظ مصالحها في الداخل و الخارج .

6. خاتمة.

على اعتبار أن الموقع الجغرافي للجزائر يشهد جوارا أمنيا متأزما بسبب الأزمات التي تعيشها معظم الدول المجاورة و التي تسببت في قيام جماعات إرهابية بعمليات استهدفت الأمن القومي خاصة بعد أحداث تيفنوتورين التي كانت لها تداعيات على العقيدة الأمنية الجزائرية و التي تطلبت إعادة النظر في رسم سياسة أمنية تتماشى مع طبيعة المرحلة نظرا للمناخ الأمني المتزدي على مستوى البيئة الإقليمية.

هذه الهندسة الجديدة للسياسة الأمنية انعكست بشكل ملاحظ على إضفاء نوع من المرونة على العقيدة الأمنية و نجد هذا في التعديلات التي طرأت على الدستور الجزائري و الذي يسمح للجيش الوطني لقيام بعمليات عسكرية خارج الحدود بعد موافقة البرلمان و هذا من شأنه تجسيد للضربة الوقائية التي تمكن من حماية الأمن القومي و الحفاظ على الوحدة النزائية و الاستقلال الوطني و ضمان السيادة الكاملة للبلاد .

ونرى كاقتراحات ما يلي :

على السلطة الجزائرية أن تعلم أكبر متضرر من حالة التوتر و الأزمات الأمنية التي تعانيها دول الجوار و المنطقة الصحراوية بسبب امتدادها الجغرافي لأكثر من 6000 كيلومتر و الذي يتطلب عتاد و انفاق عسكري أكبر يقتطع من الميزانية المخصصة لتحقيق التنمية الوطنية و عليه وجب ما يلي:

✓ تطوير منظومة دفاعية قادرة على توجيه الضربة الاستباقية قبل وقوع الأزمة؛

✓ زدة التسليح بعتاد متطور يمكن من مراقبة الحدود كاملة؛

- ✓ التنبيه إلى ضرورة خلق ثقافة للمواطنين بحجم الانفاق و الذي لابد منه و الذي يقتطع من بعض الحاجات الأساسية المتعلقة لمواطن مباشرة حتى تتفادى الاحتجاجات مستقبلا؛
- ✓ التأكيد على استغلال كل المنابر الدولية لفرض التصورات و هندسة القرارات مع المجموعة الدولية؛
- ✓ ضرورة الانخراط في التحالفات العسكرية الإقليمية؛
- ✓ تطوير العمل الدبلوماسي وتفعيل القنصليات والسفارات والتخطيط ببرامجية وبما يتماشى مع مصالح الدولة الجزائرية.

التمهيش و الاحالات.

- ¹ مارتن غريفيثش وثيري أوكالا، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص. 80
- ² روبرت مكنمارا ، ترجمة يوسف شاهين، جوهرة الأمن، القاهرة، الهيئة المصرية للنشر، 1971، ص. 39
- ³ عبد النور بن عنز، " تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية"، ع. 160، أبريل 2005، ص. 57
- ⁴ عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، 1979، ص. 07
- ⁵ بلال قريب، "السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه - التحدت و الرها ت -"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر تنة، الجزائر، 2011، ص. 13
- ⁶ عوض الهزامية، قضا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن آتي، عمان، دار المكتبة الوطنية، 2005، ص. 80
- ⁷ عبد الرحمان أسامة، الأمن القومي National Security - ، الموسوعة السياسية، متاح على الرابط: <https://cutt.us/5Pk1M>
- ⁸ بلال قريب، مرجع سابق، ص. 24
- ⁹ حمزة حسام ، "الجزائر و التهديدات المنية في الساحل - التصور و آليات المواجهة -"، سياسات عربية، ع. 21، جويلية 2016، ص. 79
- ¹⁰ شاكر ظريف، مرجع سابق، ص. 43
- ¹¹ البشري ساكري ، الجزائر و الجوار الملتهب، 10/08/2015، على رابط: <https://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=4520>
- ¹² حسام حمزة، مرجع سابق، ص. 88
- ¹³ مصطفى صايح، الجزائر والأمن الإقليمي، "التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع. 02، ديسمبر 2014، ص. 11
- ¹⁴ عبد السلام رودي، هذه ما حدث في تيفنوتورين، 16 جانفي 2013، على رابط: <https://www.youtube.com/watch?v=P-nEATDBx44>
- ¹⁵ حسام حمزة ، مرجع سابق ، ص. 80



¹⁶ صوت الأحرار ، عملية تقننوتورين تعزز أطروحة الجزائر في مكافحة الإرهاب، 25 / 01 / 2013، على رابط:

<https://www.djaziress.com/alahrar/108204>

¹⁷ دحموج طاهر (11 / 06 / 2019) ، الأمن القومي الجزائري و التحد ت الإقليمية الصاعدة ، متاح على الرابط:

<https://2u.pw/AhULB>

¹⁸ عبد الرحمان أسامة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 11 جوان 2019، على رابط: <https://2u.pw/f300s>

¹⁹ التحد ت الأمنية و مستقبل الأوضاع في الجزائر، حلقات النقاش، 26 / 11 / 2016، متاح على الرابط:

<https://2u.pw/Nq5LA>

²⁰ علي حي، مؤتمر برلين منح الجزائر الضوء الأخضر للتحرك اقليميا، 24/01/2020، متاح على الرابط:

<https://2u.pw/YmxlK>

²¹ حسام حمزة، مرجع سابق، ص. 86.

²² مهيب الرفاعي، عقيدة الجزائر في سياق إقليمي مضطرب، 23 / 12 / 2020، متاح على الرابط: <https://2u.pw/FBdeW>

²³ صادق حجال وهشام الفنجة، السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيو سياسية في المنطقة العربية : بين الثبات على المبادئ

وضرورة التكيف ، متاح على الرابط: <https://democraticac.de/?p=46763>